مركز دراسات الشهيد الخامنئي
الشهيد السعيد محمد باقر الصدر
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد الثامن والتسعون
الأربعاء ٠٦ - ٠٥ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية

اتصالٌ هاتفي بين بزشكيان ورئيس الوزراء العراقي الجديد

٠٧
الأخبار الاقتصادية

العراق في المرتبة الرابعة بين أكبر مصدّري النفط إلى الولايات المتحدة

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية

استقبالُ عائلاتِ شهداءِ ميناب في كربلاء

٠٩
الاجواء الافتراضية

علي الزيدي، يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الحرب الأمريكي

١٠
اقليم كوردستان

هجوم بطائرات مسيّرة إيراني على معسكر للمعارضة قرب أربيل

١٣
التقارير و المقالات

علي الزيدي بين طموح الإصلاح والملفات الشائكة

وزارة الخارجية الأمريكية

واشنطن تطالب بغداد باتخاذ إجراءات ضد الفصائل المسلحة

قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية، يوم الأربعاء ٦ مايو، إن إيران والفصائل المتحالفة معها نفذت أكثر من ٦٠٠ هجوم على مواقع أمريكية في العراق منذ بداية الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران. وذكرت صحيفة «ذا ناشونال» أن المسؤول الأمريكي شدد على أن واشنطن تطالب العراق باتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات المسلحة المدعومة من إيران. وأضاف أن «القادة العراقيين، بمن فيهم علي الزيدي، يدركون جيداً ما تريده الولايات المتحدة، نحن نريد أفعالاً لا أقوالاً». وأكد أن الحكومة العراقية يجب أن تبدأ بـ«إخراج الفصائل المصنفة إرهابية من أي مؤسسات حكومية، وقطع التمويل عنها من الميزانية العراقية.

«صادقون»

نزع سلاح الفصائل غير ممكن دون خروج القوات الأجنبية

دعا أحمد الموسوي، نائب رئيس كتلة «صادقون»،رئيس الوزراء المكلّف علي الزيدي إلى الحصول على ضمانات أمريكية بعدم انتهاك سيادة العراق، وذلك قبل الدخول في أي مفاوضات بشأن تسليم سلاح الفصائل المسلحة. وأكدت الكتلة أن ملف حصر السلاح بيد الدولة يرتبط بشكل مباشر بخروج القوات الأجنبية بالكامل وتحقيق السيطرة الكاملة على الحدود، مشيرةً إلى أن الحديث عن حلّ الفصائل أو دمجها في الظروف الحالية «غير ممكن»، لكونها تمتلك «طابعاً عقائدياً». كما كشف الموسوي عن تحركات داخل البرلمان العراقي لإقرار قانون «الحشد الشعبي» بعد انتهاء موسم الحج وتشكيل الحكومة الجديدة، مضيفاً أن التفاهمات السياسية اللازمة لتمرير القانون أصبحت متوفرة هذه المرة.

اتصالٌ هاتفي

رئيس مجلس الوزراء المكلف

السيد علي فالح الزيدي

رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

السيد مسعود بزشكيان

اتصالٌ هاتفي بين بزشكيان ورئيس الوزراء العراقي الجديد

أكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، خلال اتصالٍ هاتفي مع رئيس الوزراء العراقي الجديد، أنّه ينبغي نقل رسالةٍ واضحة إلى المسؤولين الأمريكيين مفادها ضرورة إبعاد التهديدات العسكرية عن المنطقة، مشدداً على أنّ أتباع مدرسة أهل البيت «لا يمكن إخضاعهم بالقوة أو التهديد». وأضاف أنّه «بدلاً من السياسات الاستعلائية، ينبغي احترام حقوق الشعب الإيراني»، مشيراً إلى أنّ السياسات الأمريكية المخالفة للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان كانت سبباً في زعزعة استقرار المنطقة. وشدّد بزشكيان على أنّ الحوار في ظل التهديد غير ممكن ما لم يكن هناك احترامٌ لقيادة إيران وسيادتها وشعبها، موضحاً أنّ مطالبة الولايات المتحدة لإيران بالاستسلام لإرادتها الأحادية «ليست واقعية ولا ممكنة»، لأنّ الجمع بين سياسة «الضغط الأقصى» والدعوة إلى التفاوض أمرٌ متناقض. كما أشار إلى أنّ إيران تعرّضت مرتين لهجمات خلال مسار المفاوضات، مضيفاً أنّ التهديدات والتحركات العسكرية ما تزال مستمرة رغم استمرار الحوار.

مقتدى الصدر

يجب ألاّ تلجأ الحكومة الجديدة إلى «حلولٍ فردية وتعسفية»، وعليها أن تستبعد بصورةٍ كاملة من تشكيل الحكومة أيَّ تيار يمتلك جناحاً مسلحاً

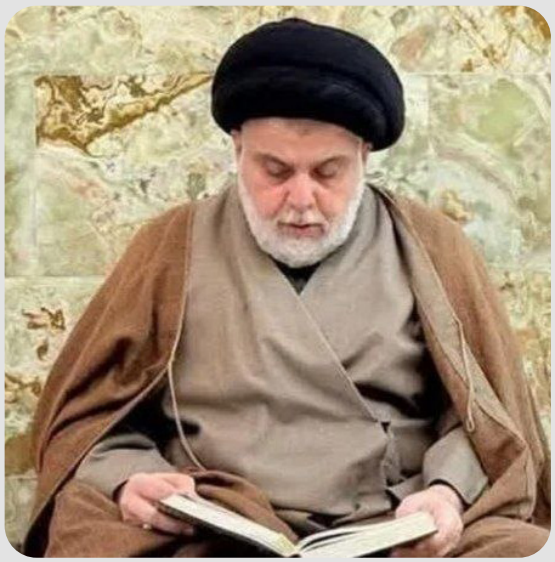

ينبغي للحكومة الجديدة أن تبدأ فوراً، وفي مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً، بمكافحة الفساد والشروع في تنفيذ «صفقة القرن». على الحكومة المقبلة تحويل الفصائل إلى تشكيلٍ تحت اسم «جنود الشعائر الدينية» أو إلى مؤسسةٍ إنسانية، ومن يرفض ذلك يُعدّ متمرداً. نحن لا نقبل بمشاركة أيٍّ من أعضاء «التيار الوطني الشيعي» في الحكومة، ولا يُمثّلنا أيٌّ من وزرائهم.

تنافس داخل المعسكر السني

تنافس داخل المعسكر السني؛ مساعٍ للحلبوسي لتولي مناصب عليا

كشف مصدر في المجلس السياسي للقوى السنية، يوم الأحد ٣ مايو، عن مساعٍ يبذلها محمد الحلبوسي، زعيم حزب «تقدم»، للحصول على أحد منصبي نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الوزراء، في وقت يشهد منافسة من سرمد الخنجر، نجل خميس الخنجر رئيس تحالف «السيادة». وأوضح المصدر في تصريح لوكالة «شفق نيوز» أن الحلبوسي كان قد طرح مسبقاً تولي أحد هذين المنصبين، ونقل مطلبه عبر ممثليه إلى بعض القوى المؤثرة داخل «الإطار التنسيقي» بهدف التشاور مع رئيس الوزراء المكلف علي الزيدي بشأنه. وأضاف أن اللقاءات الأخيرة لرئيس البرلمان العراقي هيبت الحلبوسي مع عدد من القيادات الشيعية تناولت أيضاً إمكانية إعادة مناصب نواب رئيس الجمهورية، مع طرح احتمال منح أحدها للحلبوسي، إلا أن الملف ما يزال ضمن دائرة المشاورات غير الرسمية. وبحسب المصدر، فإن حتى في حال إعادة تفعيل هذه المناصب، فإن تنافساً داخلياً سيبقى قائماً بين القوى السنية.

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية

واشنطن تخصص مكافأة ١٠ ملايين دولار مقابل معلومات عن أكرم الكعبي

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن تخصيص مكافأة تصل إلى ١٠ ملايين دولار مقابل أي معلومات تؤدي إلى تحديد مكان أو اعتقال أكرم عباس الكعبي، زعيم حركة النجباء في العراق. وذكرت الوزارة أن الكعبي هو مؤسس وقائد الحركة، التي تصنفها الولايات المتحدة كفصيل مسلح مرتبط بإيران، مشيرةً إلى أن عناصرها متورطون في هجمات استهدفت بعثات دبلوماسية وقواعد عسكرية أمريكية في العراق وسوريا. وبحسب الرواية الأمريكية، أسفرت هذه الهجمات عن مقتل متعاقد أمريكي وإصابة عدد من العسكريين.

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية

واشنطن توسّع قائمة العقوبات: استهداف أشخاص وشركات عراقية جديدة

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، مساء الأربعاء، توسيع قائمة العقوبات المرتبطة بإيران، بإضافة أربعة أفراد وعدد من الشركات العراقية إلى القائمة.وبحسب الوزارة، فإن الأشخاص والكيانات المستهدفة مرتبطة بشبكات مالية وأنشطة يُعتقد أنها على صلة بجهات مدعومة من طهران. الأفراد المشمولون بالعقوبات:محمد عيسى كاظم الشويلي (المعروف بـ«أبو مريم»، مواليد ١٩٨٢) علي معارج البهادلي (مواليد ١٩٦٦ في محافظة ميسان)مصطفى هاشم لازم البهادلي (المعروف بـ«عون السيد»، مواليد ١٩٨٠)أحمد خضير المقصوصي (مواليد ١٩٧٠) — وتقول الخزانة الأمريكية إنه مرتبط بـ«كتائب سيد الشهداء»الشركات المشمولة بالعقوبات:وتشمل شركات عاملة في قطاعي النفط والخدمات البحرية، من بينها:شركة الخليج للطاقة للنقل العام والخدمات البحرية والاستشارات العقارية (بغداد) شركة الخليج لخدمات النفط المحدودة(بغداد) شركة الخليج للمقاولات العامة المحدودة (بغداد) شركة العراق الدولية للطاقة لاستيراد وبيع المنتجات النفطية المحدودة (بغداد)

وزير الحرب الأمريكي والزيدي

اتصال هاتفي بين وزير الحرب الأمريكي والزيدي: تأكيد على تعزيز التعاون الأمني

تلقى رئيس الوزراء العراقي المكلف علي فالح الزيدي، يوم الأربعاء، اتصالاً هاتفياً من وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث، قدّم خلاله التهنئة بمناسبة تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.وبحسب بيان الحكومة العراقية، تناول الاتصال العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة في مختلف المجالات، خصوصاً التعاون الأمني، وذلك في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن.

إصلاح النظام المصرفي

موقع اقتصادي «أكو عراق»: البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة مستنسخ إلى حد كبير من خطة الكاظمي

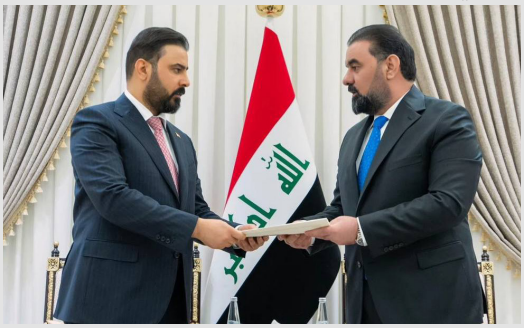

أفاد موقع «أكو عراق» الاقتصادي، يوم الجمعة ٨ مايو، بأن العديد من بنود البرنامج الاقتصادي للحكومة الحالية مستلهمة بشكل مباشر من «الورقة البيضاء» التي طُرحت خلال فترة رئاسة الوزراء السابقة لمصطفى الكاظمي. وأوضح الموقع أن أوجه التشابه لا تقتصر على العناوين العامة، بل تمتد لتشمل مصطلحات ومحاور متطابقة مثل: «التحول الرقمي»، «التوقيع الإلكتروني»، «دعم القطاع الخاص»، «إصلاح النظام المصرفي»، و«الشبكات الذكية». كما أشار «أكو عراق» إلى أن البرنامج الاقتصادي للحكومة لا يتضمن آليات واضحة لمواجهة الاقتصاد المعتمد على النفط أو تقليل حجم التوظيف الحكومي الزائد، وهو ما يفرض ضغطاً مالياً كبيراً على الموازنة العامة.

موقف مشروط لحركة النجباء

موقف مشروط لحركة النجباء بشأن تكليف الزيدي

قال مهدي الكعبي، عضو حركة النجباء، بشأن رئيس الوزراء المكلف علي الزيدي: «نحن لا نؤيد ولا نعارض رئيس الوزراء المكلف، ونحن بانتظار تقديم تشكيلة حكومته وبرنامجه، وكذلك موقفه من المقاومة الإسلامية والجمهورية الإسلامية، وبعدها سنعلن موقفنا بشكل واضح وصريح». وأضاف الكعبي في تصريحاته: «نقول بوضوح إن شخصية علي الزيدي فُرضت من قبل الأمريكيين، وإن زيارة توم باراك جاءت قريبة من لحظة تكليفه، وهذا القرار كان مفاجئاً للجميع، حتى لقيادات الإطار التنسيقي، لأنه شخصية مفروضة عليهم». كما أشار إلى أن «الزيدي يشبه مصطفى الكاظمي من حيث كونه جاء عبر دعم أمريكي، لكننا لا نريد التسرع في الحكم عليه قبل رؤية أدائه وبرنامجه».

الشيخ أكرم الكعبي

سلاح المقاومة خط أحمر

الشيخ أكرم الكعبي، يوم الأربعاء ٦ مايو، بياناً دعا فيه جميع فصائل المقاومة إلى رفض أصل طرح موضوع سلاح المقاومة الإسلامية في العراق للنقاش. وقال الكعبي: «من العار أن يُستمع إلى مثل هذه الطروحات، في وقت لا يزال بلدنا تحت الاحتلال، وتُنتهك أجواؤه، وتُسلب سيادته نتيجة تدخلات خارجية مباشرة ومستمرة». وأكد في ختام بيانه أن «سلاح المقاومة خط أحمر لا يمكن المساس به».

مسارات بحرية جديدة في مضيق هرمز

تحذير إيراني بشأن مسارات بحرية جديدة في مضيق هرمز واحتمال «حوادث لا مفر منها»

أفادت وسائل إعلام رسمية إيرانية بأن طهران وجهت تحذيراً إلى شركات التأمين الدولية ومالكي السفن بضرورة التنسيق المسبق مع السلطات الإيرانية قبل عبور مضيق هرمز، وإلا فإنها لن تتحمل أي مسؤولية تتعلق بأمن السفن. وبحسب التقرير، فإن الحرس الثوري الإيراني حدد نطاقاً بحرياً جديداً للمراقبة يمتد بين خطي «أم القيوين – جزيرة قشم» و«كلباء – ميناء جاسك». وقال مسؤول إيراني إن بلاده لن تتحمل أي مسؤولية عن أمن السفن التي تتجه نحو المضيق دون الحصول على إذن مسبق. وأضاف التحذير أن على الشركات الدولية عدم التأثر بالمواقف الأمريكية، وضرورة التصرف بحذر شديد. كما حذّر المسؤول من أن أي حادث ناتج عن عدم التنسيق قد يؤدي إلى اضطرابات في الملاحة البحرية وتداعيات بيئية «لا يمكن تفاديها»، مشيراً إلى أن إيران ستطالب بتعويضات من مالكي السفن والشحنات في حال وقوع أضرار. ويُعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات الحيوية للطاقة في العالم، إذ يمر عبره نحو خمس الاستهلاك العالمي اليومي من النفط.

الزيدي يُسلّم برنامجه الوزاري

الزيدي يُسلّم برنامجه الوزاري إلى البرلمان للحصول على الثقة

سلّم علي فالح الزيدي، رئيس الوزراء المكلّف بتشكيل الحكومة، يوم الخميس، البرنامج الوزاري للحكومة الجديدة إلى هيبت حمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب العراقي. ومن المقرر أن يُحال هذا البرنامج إلى النواب للاطلاع عليه، على أن تُقدَّم لاحقاً أسماء أعضاء الكابينة الحكومية. وبحسب بيانٍ حكومي، شدد اللقاء على أهمية التعاون والتنسيق المشترك من أجل استكمال إجراءات منح الثقة للحكومة وبرنامجها الوزاري، باعتباره الإطار الذي ستستند إليه مهام الحكومة وفقاً للدستور والقانون.

نصائح العبادي للزيدي

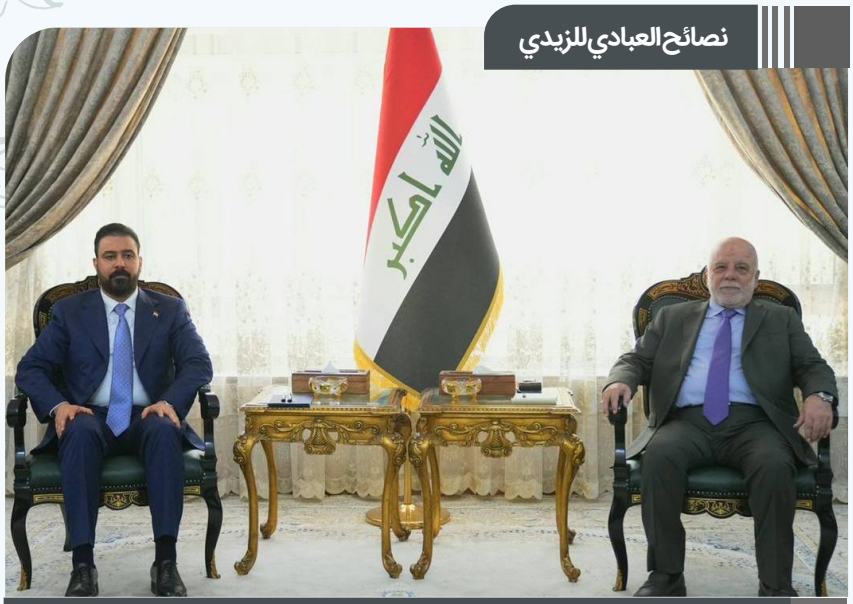

نصائح العبادي للزيدي خلال اللقاء بين الطرفين

أعلن سلام الزبيدي، المتحدث باسم ائتلاف النصر، يوم الخميس (٧ مايو ٢٠٢٦)، أنّ رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي أكد، خلال لقائه مع علي الزيدي المكلّف بتشكيل الحكومة، أنّ الفصائل المسلحة تُعدّ جزءاً من الدولة ومن تاريخ تحرير البلاد، وأن معالجة ملف سلاحها تتطلب حواراً مباشراً مع إيران. وأضاف أنّ العبادي نصح الزيدي بانتظار نتائج المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران. وفي السياق ذاته، كشف الزبيدي تفاصيل ما وصفه بـ«الانقلاب» على العبادي داخل «الإطار التنسيقي»، موضحاً أنّ اتفاقاً سابقاً كان قد جرى في منزل العبادي وبحضور قادة بارزين لترشيحه، إلا أنّ الجميع فوجئوا لاحقاً بتداول اسم الزيدي عبر «ورقةٍ كانت قد وُقّعت مسبقاً».

تأكيد السوداني

تأكيد السوداني على استمرار دعم الحكومة المقبلة

أكد رئيس ائتلاف «الإعمار والتنمية» محمد شياع السوداني، يوم الثلاثاء (٥ مايو ٢٠٢٦)، أن ائتلافه سيواصل دعم الحكومة المقبلة، مشدداً على ضرورة استدامة الإنجازات وتعزيز مستوى تقديم الخدمات. وترأس السوداني اجتماعاً دورياً موسعاً لائتلافه، بحضور ٥١ عضواً من الكتلة البرلمانية، خُصص لبحث تطورات المشهد السياسي والمرحلة المقبلة.وأوضح أن الاجتماع تناول برنامج عمل الكتلة داخل مجلس النواب العراقي لدعم رئيس الوزراء المكلف وتسهيل عملية التصويت على الكابينة الحكومية. كما جرى بحث الوزارات التي سيتولاها الائتلاف ضمن برنامج الحكومة الجديدة.

٦٠٠ هجوماً على منشآت أمريكية في العراق وضغوط على الزيدي للحد من الجماعات المسلحة

أعلن مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية أن المنشآت الأمريكية في العراق تعرضت لأكثر من ٦٠٠ هجوم باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة خلال فترة تصاعد التوتر العسكري مع إيران.

وأوضح المسؤول أن هذه الهجمات استهدفت سفارة الولايات المتحدة في بغداد، ومركز الدعم الدبلوماسي الأمريكي، والقنصلية الأمريكية في أربيل. وفي السياق ذاته، دعا المسؤول الأمريكي علي الزيدي، المكلف بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، إلى اتخاذ خطوات للحد من نفوذ الجماعات المسلحة المدعومة من طهران والمعارضة لواشنطن. وأضاف أن القادة العراقيين «يعرفون ما تريده الولايات المتحدة»، وأن واشنطن «تبحث عن أفعال لا أقوال»، مؤكداً ضرورة إخراج هذه الجماعات من مؤسسات الدولة، وقطع الدعم المالي والقانوني عنها، ووقف صرف رواتبها، باعتبارها خطوات «ملموسة» من شأنها تعزيز الثقة بالنهج الجديد.

الاخبار

سلاح الحشد الشعبي تحت سيطرة كاملة ونرفض أي تدخل خارجي

نائب في البرلمان:

أكد نائب في مجلس النواب العراقي أن سلاح الحشد الشعبي يخضع بالكامل للضوابط القانونية والقيادة الرسمية للدولة، ويُعد جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأمنية في العراق. وأشار النائب إلى التزام هذه القوات بتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة، محذراً من أن أي تدخل خارجي أو محاولات لإضعاف هذه المؤسسة أمر مرفوض تماماً، وسيتم التعامل معه وفق الأطر القانونية. كما شدد على أن أي نشاط مسلح خارج الإطار الرسمي للحشد الشعبي يُعد مخالفة قانونية تستوجب المحاسبة، داعياً إلى ضرورة التعامل مع المخالفين. وأضاف أن الحفاظ على الانضباط داخل المنظومة الأمنية يتطلب الالتزام الكامل بالقانون ومنع أي استغلال لاسم هذه المؤسسة الأمنية.

تأكيد ماكرون على دعم فرنسا للعراق

أكد الرئيس الفرنسي:

خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء العراقي المكلف، دعم باريس لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وشدد ماكرون على دعم فرنسا ومساندتها للعراق، وضرورة تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات. كما اتفق الزيدي وماكرون على تبادل الزيارات الرسمية خلال المرحلة المقبلة، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وترسيخ العلاقات بين البلدين.

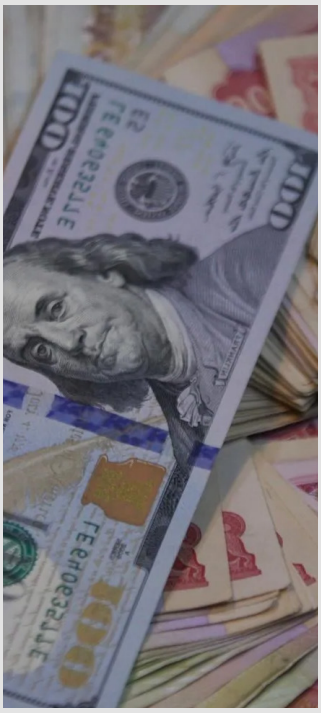

العراق في المرتبة الرابعة بين أكبر مصدّري النفط إلى الولايات المتحدة

حقق العراق تقدّماً ملحوظاً في صادراته النفطية إلى الولايات المتحدة، ليحتل المرتبة الرابعة ضمن أكبر الدول المصدّرة للنفط إلى السوق الأمريكية. ووفقاً للتقارير، بلغ متوسط صادرات العراق النفطية خلال الأسبوع الماضي نحو ١٩٥ ألف برميل يومياً، مقارنةً بـ٤٨ ألف برميل يومياً في الأسبوع الذي سبقه، ما يمثل ارتفاعاً كبيراً في حجم الصادرات. وتصدّرت كندا قائمة المصدّرين بأكثر من ٣ ملايين برميل يومياً، تلتها فنزويلا والمكسيك بمتوسط ٣١٠ آلاف و٢٩٢ ألف برميل يومياً على التوالي. وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة بمتوسط صادرات بلغ ١٧٤ ألف برميل يومياً.

إطلاقُ ثلاثة مصانع لإنتاج السيارات باستثماراتٍ صينية في إقليم كردستان العراق

من المقرر أن تسهم هذه المشاريع الاقتصادية الكبرى في توفير فرص عمل واسعة، إلى جانب تلبية جزءٍ مهم من احتياجات السوق المحلية والإقليمية. وقد شارفت الإجراءات القانونية الخاصة بإطلاق مصنعين لتجميع السيارات على الانتهاء، فيما تتواصل عمليات تخصيص الأراضي اللازمة لهذين المشروعين. أما أبرز بنود الاتفاق، فيتمثل في مشروع إنشاء وحدة صناعية متطورة لإنتاج السيارات الكهربائية، بتمويل واستثمار صيني داخل إقليم كردستان. ويُعدّ هذا المشروع الاستراتيجي، خطوةً واعدة نحو دخول الإقليم مجال صناعة السيارات النظيفة والمتقدمة تكنولوجياً.

ارتفاع الدين الداخلي في العراق إلى أكثر من ٩٦ تريليون دينار

وفقاً لبيانات المديرية العامة للدين في وزارة المالية العراقية، بلغ إجمالي الاقتراض الداخلي للعراق خلال الفترة من عام ٢٠٢٣ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٦ نحو ٤٦٫٠٣٥ تريليون دينار. ويشمل هذا الرقم: ٧٫٥٩٠ تريليون دينار في عام ٢٠٢٣ نحو ١٧٫١٠٥ تريليون دينار في عام ٢٠٢٤ نحو ١٠٫٨٤٠ تريليون دينار في عام ٢٠٢٥ وحوالي ١٠٫٥ تريليون دينار في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٦ ووفق البيانات ذاتها، تمكنت وزارة المالية خلال هذه الفترة من سداد نحو ١٩٫٩١٠ تريليون دينار من الديون، ليصل إجمالي الرصيد المتبقي من الدين الداخلي إلى ٩٦ تريليوناً و٦٢٩ مليار دينار.

الإفراج عن مليار دولار من الأموال العراقية

أفرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن شحنةٍ مالية بقيمة مليار دولار لصالح العراق، وقد وصلت هذه الشحنة إلى بغداد على متن طائرة شحن خاصة.

كما تعهّدت الحكومة الأمريكية بإرسال شحنة نقدية إضافية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار خلال الأسبوعين المقبلين. وكانت هذه الأموال مجمّدة سابقاً، فيما ارتبط الإفراج عنها بتشكيل حكومةٍ جديدة تحظى بثقة الولايات المتحدة.

الاخبار الثقافيه

استقبالُ عائلاتِ شهداءِ ميناب في كربلاء

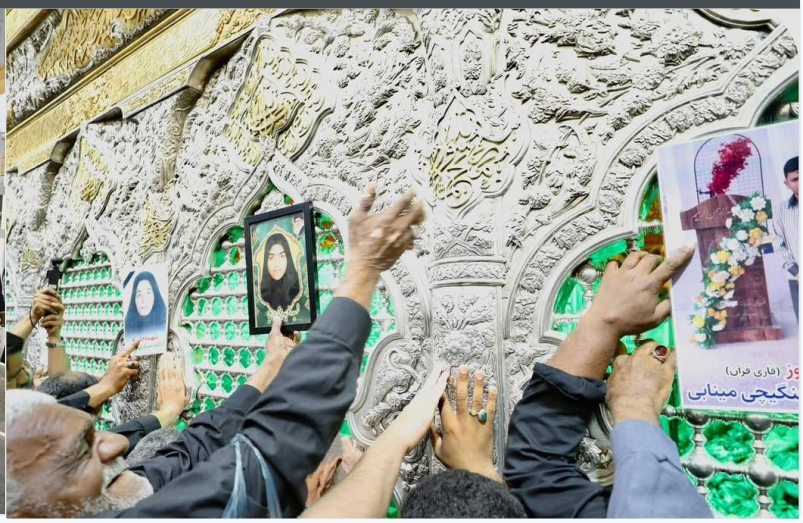

مع ذوي أطفال شهداء ميناب المظلومين

لقاءُ الشيخ عبدالمهدي الكربلائي، ممثل المرجع الأعلى آية الله السيستاني، مع ذوي أطفال شهداء ميناب المظلومين

أرقامٌ لافتة حول حضور السياح العراقيين في تركيا

سافر أكثر من ٥٢ ألف عراقي إلى تركيا خلال شهر مارس

بطاقة التأمين الصحي

انطلاقُ العمل ببطاقة التأمين الصحي الذكية في العراق

أعلن وزير الصحة العراقي إطلاقَ بطاقة التأمين الصحي الذكية ضمن نظام «ضماني»، موضحاً أنّ هذه البطاقة ستتيح تسجيل السجلّات الطبية الكاملة للمواطنين إلكترونياً. وأضاف أنّ الدفاتر الورقية ستبقى معتمدةً مؤقتاً إلى حين استكمال توزيع البطاقات، مؤكداً أنّ البطاقة الجديدة ستكون قابلة للاستخدام في جميع المؤسسات والمراكز الصحية في العراق.ويأتي هذا المشروع في إطار خطط الحكومة العراقية لتطوير منظومة الحكومة الإلكترونية.

وزارة الصحة العراقية
Iraqi Ministry of Health
Founded 1920 تأسست

الذكرى السبعون لتأسيس التلفزيون في العراق

في الثاني من مايو عام ١٩٥٦، أُسّست أول شبكة تلفزيونية في العراق، وكانت تُعدّ أول شبكة تلفزيونية في المنطقة.

الاجواء الافتراضيه

مقتدي الصدر

بسم الله تعالى

إن كنتم تريدون رضا الله ورضا الشعب، وهو رضانا آل الصدر، فعلى المكلف برئاسة الوزراء أياً كان ما يلي:

أولاً: كما أكدنا منذ سنوات طوال.. فعلى الحكومة القادمة تحويل الفصائل المسلحة إلى تشكيل (جند الشعائر الدينية) على اختلاف توجهاتها وتحت سلطة هيئة الحج والعمرة.. أو الى تشكيل إنساني للإغاثة والمعونات الإنسانية، ومن يرفض منهم فيعتبر خارجاً عن القانون.. وإن فعلوا فأنا على استعداد لحل تشكيل لواء اليوم الموعود وتسليم سرايا السلام إلى القائد العام للقوات المسلحة كما ينبغي على الجميع فعل ذلك بأسرع وقت ممكن.

ثانياً: عدم الاستعانة (بخلطة العطار) في تشكيل الكابينة الوزارية وإبعاد كل من له جناح مسلح منها إبعاداً تاماً، وتشكيل حكومة تلبي مطالب الشعب.

ثالثاً: العمل الدؤوب والحقيقي من أجل إستقلالية العراق عن كل التدخلات الخارجية فلا شرقية ولا غربية).

رابعاً: العمل فوراً على قمع الفساد وبمدة أقصاها تسعون يوماً .. على أن يكون البدء بـ (صفق القرن ومجرمها وكل تبعاتها.

خامساً: تقوية العلاقات الخارجية فمن أطر تعطي للعراق هيبته والفتاحه على الجانب العربي والإسلامي والدولي بلا تدخلات من كل الأطراف وعدم التعدي على أحد ففي ذلك رفعة للعراق والدين والمذهب بل الشعب الذي اكتوى بنيران الحروب.

سادساً: لا نرضى بوجود أي فرد من التيار الشيعي الوطني في الكابينة الوزارية.. ولا يمثلنا أي وزير منهم.

مقتدى الصدر

بسمه تعالى إن كنتم تريدون رضا الله ورضا الشعب، وهو رضانا آل الصدر، فعلى المكلف برئاسة الوزراء أياً كان ما يلي:أولاً: كما أكدنا منذ سنوات طوال.. فعلى الحكومة القادمة تحويل الفصائل المسلحة إلى تشكيل (جند الشعائر الدينية على اختلاف توجهاتها وتحت سلطة هيئة الحج والعمرة.. أو الى تشكيل إنساني للإغاثة والمعونات الإنسانية، ومن يرفض منهم فيعتبر خارجاً عن القانون.. وإن فعلوا فأنا على استعداد لحل تشكيل لواء اليوم الموعود وتسليم سرايا السلام إلى القائد العام للقوات المسلحة كما ينبغي على الجميع فعل ذلك بأسرع وقت ممكن.ثانياً: عدم الإستعانة بخلطة العطار) في تشكيل الكابينة الوزارية وإبعاد كل من له جناح مسلح منها إبعاداً تاماً، وتشكيل حكومة تلبي مطالب الشعب.ثالثاً: العمل الدؤوب والحقيقي من أجل إستقلالية العراق عن كل التدخلات الخارجية فـلا شرقية ولا غربية).رابعاً: العمل فوراً على قمع الفساد وبمدة أقصاها تسعون يوماً .. على أن يكون البدء بـ (صفق القرن ومجرمها وكل تبعاتها.

السوداني

استقبلنا، اليوم الاثنين، رئيس إقليم كردستان العراق السيد نيجيرفان بارزاني

وشهد اللقاء بحث الأوضاع العامة في البلاد، واستعراض الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة الجديدة، إذ جرى التأكيد على ضرورة الإسراع في تشكيلها، بما يعبر عن تطلعات وآمال جميع أبناء الشعب في مختلف أنحاء العراق. وتناول اللقاء ما تحقق من منجزات سياسية واقتصادية وتنموية خلال فترة عمل الحكومة الحالية، حيث أعرب السيد بارزاني عن تقديره لجهودنا وحرصنا على إدارة التفاهمات المفضية إلى وضع الحلول القانونية والدستورية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. كما بحثنا تطورات الأوضاع في المنطقة، وما تشهده من توترات، إذ جرى التأكيد على أهمية جهود العراق في دعم الاستقرار الإقليمي والدولي بالشكل الذي يسهم في تعزيز سيادة البلد.

رئيس الوزراء المكلف علي فالح الزيدي

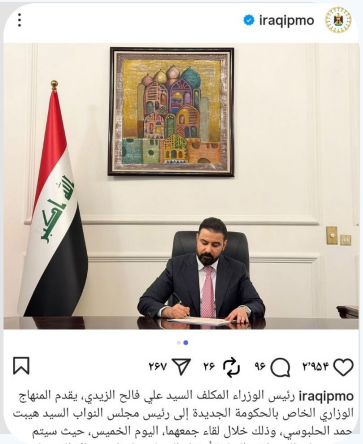

رئيس الوزراء المكلف السيد علي فالح الزيدي، يقدم المنهاج الوزاري الخاص بالحكومة الجديدة إلى رئيس مجلس النواب السيد هيبت حمد الحلبوسي، وذلك خلال لقاء جمعهما، اليوم الخميس، حيث سيتم إدراسته والاطلاع على تفاصيله، على ان تقدم اسماء التشكيلة الحكومية في وقت لاحق. وأكد الجانبان خلال اللقاء، أهمية التعاون والتنسيق المشترك للمضي بإكمال استحقاق منح الثقة للحكومة ومنهاجها الوزاري بوصفه الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الحكومة عملها وواجباتها، استناداً إلى السياقات الدستورية والقانونية.

علي الزيدي، يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الحرب الأمريكي

رئيس الوزراء المكلف السيد علي فالح الزيدي، يتلقى اتصالاً هاتفياً من وزير الحرب الأمريكي السيد بيت هيغسيث، هنأه فيه بمناسبة تكليفه لتشكيل الحكومة الجديدة.

وجرى خلال الاتصال، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، في مختلف المجالات، ولاسيما الخاصة بالتعاون الأمني، طبقاً لما تضمنته اتفاقية الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.وأكد الاتصال خصوصية العلاقة بين البلدين، وأهمية العمل على إعادة تفعيلها في جانب التدريب، من أجل تعزيز قدرة القوات المسلحة العراقية ورفع مستوى كفاءتها.

اقليم كوردستان

هجوم بطائرات مسيّرة إيراني على معسكر للمعارضة قرب أربيل

أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أنّ طهران استهدفت، باستخدام طائرتين مسيّرتين، معسكراً تابعاً له قرب مدينة أربيل. وقال الحزب المعارض للنظام الإيراني، في بيانٍ صدر يوم الأربعاء، إن الهجوم استهدف معسكر «گردەچال» الذي يضم عائلات أعضاء الحزب، ويقع بالقرب من أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق.

وأضاف البيان أن القصف طال أيضاً مناطق سكنية للمدنيين، إضافة إلى مراكز صحية وتعليمية تابعة للحزب. وأشار كذلك إلى أن هذا الهجوم جاء بعد ساعات قليلة من استهداف إيراني آخر لمعسكر «سورداش» في محافظة السليمانية.

ووفق البيان، فقد نفذت إيران منذ تصاعد التوترات في المنطقة أكثر من ١١٤ هجوماً صاروخياً وبطائرات مسيّرة ضد مقرات ومعسكرات الحزب.

عودة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى النشاط البرلماني والحكومي

أعلنت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، يوم الأربعاء ٦ مايو، عودتها إلى ممارسة نشاطها وحضورها البرلماني في مجلس النواب العراقي. وقالت الكتلة إن هذا القرار جاء بعد التوصل إلى تفاهمات إيجابية بين القوى السياسية، وذلك على خلفية زيارة علي الزيدي ووفد رفيع من «الإطار التنسيقي» إلى إقليم كردستان، وإجرائهم محادثات مع القيادة السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

رجل التوازنات في بغداد؛ نيجيرفان بارزاني يتحرك لتشكيل حكومة علي فالح الزيدي

أجرى رئيس إقليم كردستان :

نيجيرفان بارزاني زيارة مكثفة إلى بغداد التقى خلالها بقيادات القوى السياسية المختلفة، في تحركات تهدف إلى تسريع عملية تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة علي فالح الزيدي. وشملت اللقاءات قيادات من «الإطار التنسيقي» وشخصيات سنية وكردية، حيث جرى بحث مسار تشكيل الحكومة، والعلاقات بين بغداد وأربيل، إضافة إلى ملفات خلافية مثل النفط، والرواتب، والموازنة العامة. وأكدت الأطراف المشاركة ضرورة تشكيل حكومة تتناسب مع التحديات المقبلة، على أن تقوم على شراكة حقيقية وتوازن بين جميع مكونات العراق، مع السعي إلى معالجة الملفات العالقة ضمن إطار الدستور. وتشير هذه التحركات إلى أن زيارة بارزاني تأتي في إطار مساعٍ لتقريب وجهات النظر وتهيئة الأرضية لتشكيل حكومة توافقية، في وقت يواجه فيه العراق ضغوطاً داخلية وإقليمية متزايدة.

كردستان

إشادة المجلس السياسي السني بالدور المتوازن لنيجيرفان بارزاني في تقريب وجهات النظر

أشاد «المجلس السياسي الوطني للسنة»:

مساء الاثنين بالدور المتوازن لرئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية العراقية. وبحسب بيان صادر عن رئاسة إقليم كردستان، فقد التقى بارزاني خلال زيارته المتواصلة إلى بغداد بقيادات المجلس السياسي الوطني، حيث جرى بحث الأوضاع السياسية في البلاد وضرورة تعزيز التعاون لضمان الاستقرار. وأكد الجانبان أهمية الحوار الوطني والتفاهم بين مختلف القوى والتيارات السياسية باعتباره مفتاحاً لحل المشكلات، وبما يضمن حقوق ومطالب جميع الأطراف. كما تم الاتفاق على أن الحكومة المقبلة يجب أن تُشكّل على أساس الشراكة الحقيقية والتوازن بين جميع المكونات، مع إعطاء الأولوية لملفي الخدمات وإعادة الإعمار.

نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان، وصل اليوم الاثنين (٤ مايو ٢٠٢٦) إلى بغداد في زيارة تستمر يومين

بحسب مصادر رسمية:

من المقرر أن يعقد بارزاني خلال هذه الزيارة سلسلة لقاءات مع عدد من القادة والمسؤولين العراقيين رفيعي المستوى. وستتناول المباحثات ملفات متعددة، أبرزها تطورات المشهد السياسي في البلاد، وملف تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة، إضافة إلى العلاقات بين أربيل وبغداد. كما ستشمل المحادثات مناقشة عدد من الملفات الخلافية المهمة الأخرى المدرجة على جدول أعمال الزيارة. وتشير التقارير إلى أن رئيس الإقليم وصل إلى بغداد قبل قليل، وسط ترقب سياسي لنتائج هذه الزيارة.

استمرار التوتر بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

أعلنت قيادات في الحزب الديمقراطي الكردستاني أن العلاقات مع الاتحاد الوطني الكردستاني ما تزال تمرّ بمرحلة من التوتر السياسي، في ظل استمرار الخلافات بين الجانبين حول عدد من الملفات الإدارية والسياسية داخل إقليم كردستان. وتأتي هذه التطورات في وقت يواجه فيه الإقليم تحديات داخلية وإقليمية متزايدة، ما يزيد من أهمية التفاهم بين القوى السياسية الرئيسية.

وفي هذا السياق، صرّح آري هرسين، وهو أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني، بأن جذور الخلافات الحالية لا ترتبط فقط بالتطورات السياسية الأخيرة، بل تمتد أيضاً إلى عوامل تاريخية تراكمت على مدى سنوات طويلة بين الطرفين. وأضاف أن طبيعة الإدارة السياسية في الإقليم ما تزال تعكس نوعاً من «الإدارة المزدوجة»، في إشارة إلى استمرار النفوذ المنفصل للحزبين في عدد من المؤسسات والمناطق.

وأكد هرسين، رغم حدة التوتر القائم، أن الحديث عن تقسيم إقليم كردستان إلى إدارتين مستقلتين لا ينبغي أن يكون مطروحاً، مشدداً على أن مستقبل الإقليم يتطلب الحفاظ على وحدته السياسية والإدارية. كما أوضح أن استمرار الخلافات لا يعني بالضرورة انهيار العلاقة بين الحزبين، بل يعكس تعقيدات المشهد السياسي الكردي والتنافس القائم على النفوذ والقرار السياسي.

كردستان

مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني من حكومة الزيدي

كشفت مصادر مطلعة في الحزب الديمقراطي الكردستاني:

يوم السبت ٢ مايو، عن تقديم حزمة من المطالب إلى علي الزيدي ضمن إطار التفاهمات السياسية، مؤكدة أن هذه الملفات تمثل مفاتيح الاستقرار المالي والأمني.

وبحسب ما نقلته المصادر إلى موقع «بغداد اليوم»، شدد الحزب على ضرورة الإسراع في إقرار قانون النفط والغاز، من أجل إنهاء سنوات الجدل بشأن إدارة الموارد الطبيعية، ووضع آلية شفافة وعادلة لتوزيع الإيرادات بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

كما طالب الحزب بضمان حصة إقليم كردستان من الموازنة العامة من دون أي استقطاعات، بما يضمن صرف رواتب موظفي الإقليم بصورة منتظمة.

وعلى الصعيد القانوني، جدد الحزب تأكيده على أهمية تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، معتبراً ذلك خطوة أساسية لحل أحد أكثر الملفات تعقيداً في البلاد.

فجوة كبيرة بين صادرات وواردات إقليم كردستان

كشف شيخ مصطفى شيخ عبد الرحمن:

رئيس اتحاد المستوردين والمصدرين في إقليم كردستان، في تقرير حول تأثير التوتر بين الولايات المتحدة وإيران على ارتفاع أسعار السلع في الإقليم، أن البنية الاقتصادية لكردستان تعتمد على الاستهلاك والاستيراد أكثر من اعتمادها على الإنتاج والتصدير.

وقال رئيس الاتحاد إن «إقليم كردستان يصدّر سنوياً ما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار من المنتجات الزراعية، في حين يستورد ما يزيد على ٢٠ مليار دولار من السلع والبضائع من الخارج».

التقارير والمقالات

علي الزيدي بين طموح الإصلاح والملفات الشائكة

ادهم ابراهيم

يأتي تكليف السيد علي الزيدي في لحظة سياسية معقدة يمر بها العراق، حيث تتقاطع فيها الأزمات الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن تعيينه جاء من خارج الإطار التنسيقي ، إلا أن التوقعات الشعبية كانت تميل نحو تغيير أكثر جذرية في بنية النظام السياسي، خصوصًا في ظل التطورات التي رافقت مرحلة الترشيح، ومنها اعتراض الرئيس الأمريكي على عودة نوري المالكي، الى سدة الحكم ، وما رافقها من ضغوط اقتصادية تمثلت في تقييد تدفق الدولار إلى العراق. بعد مرور أكثر من عشرين عامًا على الغزو الأمريكي، لا يزال العراقيون يتطلعون إلى تغيير حقيقي، مدفوعين بخيبة أمل عميقة من الفساد الحكومي والأحزاب التقليدية. فقد أُسس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ على مبدأ المحاصصة، الذي كان يفترض أن يحقق التوازن، لكنه تحول إلى آلية لتقاسم النفوذ والموارد. وبدلاً من ترسيخ الديمقراطية، نشأ نظام هجين تتسم ممارساته بالفساد وتوزيع المناصب وفق الولاءات، لا الكفاءة. هذا الواقع انعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين، حيث يعاني معظم العراقيين من تدهور الخدمات الأساسية، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وظهور شبكات إجرامية تروج للمخدرات. كما أن تقاسم الوزارات بين الكتل السياسية أدى إلى تولي شخصيات غير مؤهلة مواقع حساسة، ما عمّق أزمة الإدارة وأضعف مؤسسات الدولة. في هذا السياق، شكّلت احتجاجات تشرين اول/ أكتوبر عام ٢٠١٩ نقطة تحول مهمة، حيث خرج العراقيون مطالبين بإنهاء الفساد، وتحسين مستوى المعيشة ، وإنهاء نظام المحاصصة والتبعية للخارج . ورغم مرور السنوات، لا تزال هذه المطالب حاضرة في الوعي الشعبي.من جهة أخرى، يعكس الموقف الأمريكي، خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، تحولاً في السياسة الخارجية. فبدلاً من الادعاء على نشر الديمقراطية كما كان يروج سابقًا، أصبحت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية هي الأولوية. وباتت أدوات الضغط مثل العقوبات والضغوطات الاقتصادية أكثر حضورًا من مشاريع إعادة بناء الدول. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى العراق كمساحة مصالح، لا كمشروع تحول ديمقراطي. تعيين الزيدي جاء ضمن هذا التوازن، حيث حظي بقبول أمريكي باعتباره شخصية توافقية قادرة على إدارة العلاقة بين واشنطن وطهران. كما أن خلفيته الاقتصادية، وارتباطه بمؤسسات مالية مثل "بنك الجنوب"، تعزز الرؤية الأمريكية التي تركز على الاستثمار والمكاسب الاقتصادية، خاصة في قطاع النفط.

في الداخل، تبدو التحديات أكثر تعقيدًا. فالبلد يعاني من هيمنة الميليشيات، وانتشار الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وغياب مرجعية سياسية موحدة. كما أن النظام المحاصصاتي لا يزال يشكل عائقًا أمام أي إصلاح حقيقي، إذ يحدّ من قدرة أي رئيس وزراء على اتخاذ قرارات مستقلة.

ورغم أن الشارع العراقي بدأ يميل في السنوات الأخيرة إلى التركيز على تحسين الخدمات والواقع المعاشي ، إلا أن هذا التحول لا يعني تراجع الطموح بالإصلاح، بل يعكس واقعية فرضتها الظروف.

في هذا الإطار، يمكن النظر إلى تكليف علي الزيدي كخطوة "غير تقليدية" تهدف إلى كسر حالة الانسداد السياسي، لكنها لا ترقى إلى مستوى التغيير الجذري. فهو لا يُنظر إليه كبطل إصلاحي، بل كشخصية توافقية يعتمد نجاحها على قدرتها في إدارة التوازنات المعقدة داخليًا وخارجيًا.

حتى الآن، لم يطرح الزيدي برنامجًا حكوميًا واضحًا، ما يثير تساؤلات حول أولوياته ورؤيته للإصلاح. كما أنه سيواجه ملفات شائكة، مثل حصر السلاح بيد الدولة، وضبط الفصائل المسلحة، ومكافحة الفساد، وإدارة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، في ظل موارد مالية محدودة.

تبقى الإشكالية الأساسية في بنية النظام نفسه، الذي يحول أي رئيس وزراء إلى مجرد "مدير لمصالح الأحزاب"، بدل أن يكون قائدًا لمشروع وطني.

وفي ظل هذه التحديات، يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان الزيدي قادراً على تحويل موقعه إلى فرصة إصلاحية، أم أنه سينضم إلى قائمة رؤساء الحكومات الذين ابتلعهم النظام السياسي القائم.

التداخل الجيوسياسي وأثره على ديناميكيات الطاقة والتجارة الدولية

محمد حسن الساعدي

يمكن القول بان الحرب الدائرة في المنطقة تمثل واحدة من أعقد الأزمات الجيوسياسية في العقد الأخير، فهي ليست مجرد نزاع مسلح بين أطراف محلية أو إقليمية، بل هي ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى، وتنعكس تداعياتها على الاقتصاد العالمي بشكل واسع، أذ إن المنطقة التي تشهد هذه الحرب تُعد من أهم الممرات الحيوية للطاقة والتجارة العالمية، وأي اضطراب فيها يترك أثره المباشر على أسعار النفط والغاز، وعلى حركة التجارة الدولية، وعلى استقرار الأسواق المالية. لذلك فإن قراءة هذه الحرب لا يمكن أن تقتصر على بعدها العسكري، بل يجب أن تمتد إلى تحليل تأثيراتها الاقتصادية العميقة.

إلى جانب الطاقة، تؤثر الحرب على حركة التجارة العالمية، حيث تتعرض سلاسل الإمداد إلى اختناقات نتيجة إغلاق بعض الموانئ أو تعطل خطوط النقل البري والبحري، إذ أن هذه الاختناقات تؤدي إلى تأخير وصول المواد الخام والسلع الأساسية، مما يرفع الأسعار ويضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث ان الشركات العالمية بدورها تضطر إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الاستثمارية، فتتجه نحو تنويع مصادر الطاقة والبحث عن أسواق بديلة لتقليل المخاطر المرتبطة بالمنطقة. هذا التحول يعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية ويؤثر على موازين القوى الاقتصادية.

ثالثاً، الأسواق المالية العالمية تعكس حالة عدم اليقين الناتجة عن الحرب. المستثمرون يلجأون إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والدولار، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق الأسهم والعملات. هذه التقلبات تزيد من صعوبة التخطيط الاقتصادي للدول والشركات، وتضع المؤسسات المالية الدولية أمام تحديات جديدة في إدارة الديون السيادية للدول المتضررة من الحرب، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الأساسية، مما يرفع الأسعار ويضعف القدرة الشرائية للمستهلكين،كما أن الشركات العالمية تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في استراتيجياتها الاستثمارية، فتتجه نحو تنويع مصادر الطاقة والبحث عن أسواق بديلة لتقليل المخاطر المرتبطة بالمنطقة.

الاقتصاد العالمي يتأثر أيضاً من خلال الأسواق المالية، إذ أن حالة عدم اليقين الناتجة عن الحرب تدفع المستثمرين إلى الابتعاد عن المخاطر واللجوء إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والدولار، إذ أن هذا السلوك يؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق الأسهم والعملات، ويزيد من صعوبة التخطيط الاقتصادي للدول والشركات،كما أن المؤسسات المالية الدولية تجد نفسها أمام تحديات جديدة في إدارة الديون السيادية للدول المتضررة من الحرب، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة.

من جانب آخر، تفرض الحرب ضغوطاً على ميزانيات الدول المنخرطة فيها أو المتأثرة بها، حيث ترتفع النفقات العسكرية والأمنية على حساب الإنفاق الاجتماعي والتنموي،وهذا التحول في الأولويات يضعف قدرة الحكومات على مواجهة التحديات الداخلية مثل البطالة والفقر، ويزيد من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية،وفي الوقت نفسه، تستفيد بعض الدول من ارتفاع أسعار الطاقة لتعزيز إيراداتها، لكنها تواجه خطر الاعتماد المفرط على هذه العوائد في ظل تقلبات السوق العالمية.

هذه الحرب ليست مجرد مواجهة عسكرية بين أطراف متنازعة، بل هي حدث جيوسياسي معقد تتداخل فيه المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الكبرى، وتنعكس تداعياته على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر وغير مباشر،فالممرات البحرية التي تمر عبر المنطقة تشكل شرياناً أساسياً لتجارة الطاقة العالمية، وأي اضطراب فيها يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وهو ما ينعكس على تكاليف الإنتاج والنقل في مختلف أنحاء العالم، الامر الذي يجعل هذا الارتفاع يضغط على الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء، ويزيد من معدلات التضخم التي تعاني منها الأسواق منذ سنوات.

أولاً، أسعار الطاقة هي المؤشر الأكثر حساسية تجاه هذه الحرب. فمع كل تصعيد عسكري أو تهديد للممرات البحرية، ترتفع أسعار النفط والغاز بشكل ملحوظ، مما ينعكس على تكاليف الإنتاج والنقل في مختلف أنحاء العالم. هذا الارتفاع يضغط على الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، ويزيد من معدلات التضخم التي تعاني منها الأسواق منذ سنوات. كما أن الدول المستوردة للطاقة تجد نفسها أمام تحديات مالية إضافية، حيث ترتفع فاتورة الاستيراد وتضعف قدرتها على تمويل مشاريع التنمية.

ثانياً، سلاسل الإمداد العالمية تتعرض لاختناقات نتيجة إغلاق بعض الموانئ أو تعطل خطوط النقل البري والبحري. هذه الاختناقات تؤدي إلى تأخير وصول المواد الخام والسلع الأساسية، مما يرفع الأسعار ويضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث ان الشركات العالمية بدورها تضطر إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الاستثمارية، فتتجه نحو تنويع مصادر الطاقة والبحث عن أسواق بديلة لتقليل المخاطر المرتبطة بالمنطقة. هذا التحول يعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية ويؤثر على موازين القوى الاقتصادية.

ثالثاً، الأسواق المالية العالمية تعكس حالة عدم اليقين الناتجة عن الحرب. المستثمرون يلجأون إلى الملاذات الآمنة مثل الذهب والدولار، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في أسواق الأسهم والعملات. هذه التقلبات تزيد من صعوبة التخطيط الاقتصادي للدول والشركات، وتضع المؤسسات المالية الدولية أمام تحديات جديدة في إدارة الديون السيادية للدول المتضررة من الحرب، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على

صادرات الطاقة.

رابعاً، ميزانيات الدول المنخرطة في الحرب أو المتأثرة بها تتعرض لضغوط كبيرة، حيث ترتفع النفقات العسكرية والأمنية على حساب الإنفاق الاجتماعي والتنموي، ما يعني أن هذا التحول في الأولويات يضعف قدرة الحكومات على مواجهة التحديات الداخلية مثل البطالة والفقر، ويزيد من احتمالات الاضطرابات الاجالاجتماعية،وفي المقابل، تستفيد بعض الدول من ارتفاع أسعار الطاقة لتعزيز إيراداتها، لكنها تواجه خطر الاعتماد المفرط على هذه العوائد في ظل تقلبات السوق العالمية.

خامساً، البعد السياسي للحرب ينعكس على الاقتصاد من خلال إعادة تشكيل التحالفات الدولية. فالدول الكبرى تسعى إلى حماية مصالحها في المنطقة، سواء عبر التدخل المباشر أو عبر دعم أطراف معينة، وهذا يعيد رسم خريطة النفوذ السياسي والاقتصادي، وهذه التحولات قد تؤدي إلى نشوء تكتلات اقتصادية جديدة، أو إلى تعزيز دور بعض القوى الصاعدة في النظام الدولي.

في المحصلة، الحرب في المنطقة ليست حدثاً محلياً فحسب، بل هي أزمة عالمية ذات أبعاد اقتصادية عميقة. فهي تعيد تشكيل خريطة الطاقة والتجارة، وتفرض على الدول إعادة التفكير في سياساتها الاقتصادية والأمنية. وإذا استمرت لفترة طويلة، فإنها قد تؤدي إلى إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية في العالم، وتفتح الباب أمام تحولات جذرية في النظام الدولي. إن قراءة هذه الحرب من منظور اقتصادي تكشف عن حجم التحديات التي تواجه العالم، وتؤكد أن الاستقرار في المنطقة ليس مجرد مطلب إقليمي، بل هو ضرورة عالمية لضمان استمرار النمو الاقتصادي وتوازن الأسواق الدولية، كما أن الحرب في المنطقة ليست حدثاً محلياً فحسب، بل هي أزمة عالمية ذات أبعاد اقتصادية عميقة، فهي تعيد تشكيل خريطة الطاقة والتجارة، وتفرض على الدول إعادة التفكير في سياساتها الاقتصادية والأمنية وإذا استمرت لفترة طويلة، فإنها قد تؤدي إلى إعادة توزيع مراكز القوة الاقتصادية في العالم، وتفتح الباب أمام تحولات جذرية في النظام الاقتصادي الدولي.

ماذا بعد اغلاق مضيق هرمز؟ هل يدفع المواطن العراقي الثمن مجددا. ام للحكومة بدائل استراتيجية لاحتواء الازمة

د. سلام عيدان مرزوك الخيكاني

يمثل مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط العالمية القادمة من دول الخليج الفارسي نحو الأسواق الدولية تقدر ب٢١٪من الصادرات النفطية العالمية. وتمثل اهميته للعراق من كونه المنفذ الرئيس لتصدير النفط الخام عبر موانئ البصرة الجنوبية، التي تشكل العمود الفقري للإيرادات العامة للدولة العراقية. ومن ثم فإن أي اضطراب أمني أو عسكري يؤدي إلى تعطيل الملاحة في المضيق ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي، اذ يعتمد العراق على النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وتمثل العائدات النفطية النسبة الأكبر من موارد الموازنة العامة، فضلاً عن اعتماد الدولة على الدولار النفطي في تمويل الاستيرادات والحفاظ على استقرار سعر الصرف. وتتركز معظم صادرات العراق النفطية في الحقول الجنوبية التي يتم تصديرها عبر الخليج العربي، الأمر الذي يجعل مضيق هرمز حلقة حيوية في دورة الاقتصاد العراقي. .وفي ظل التوترات الإقليمية القائمة و إغلاق المضيق المستمر من شهرين تقريبا ، يبرز تساؤل جوهري مهم يتعلق بمدى قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة مثل هذه الصدمات، وما إذا كانت الحكومة تمتلك بدائل استراتيجية وخططًا واقعية لاحتواء الأزمة وتقليل آثارها المالية والاجتماعية.

هشاشة الاقتصاد الريعي أمام الازمات الخارجية

تكشف أزمة إغلاق المضيق عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، حيث يعتمد النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة على الإنفاق الحكومي الممول من النفط، في مقابل ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة والخدمات الحديثة.

ويؤدي هذا النمط الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى الهشاشة المالية، لأن أي انخفاض في الصادرات النفطية أو أسعار النفط ينعكس مباشرة على: قدرة الدولة على الإنفاق العام.و مستويات التشغيل والدخل. والاستقرار النقدي وسعر صرف الدينار. و النشاط التجاري في الأسواق المحلية. كما أن اتساع حجم النفقات التشغيلية، ولا سيما الرواتب والدعم الحكومي، يزيد من صعوبة إدارة الأزمات المالية، خصوصًا في ظل محدودية الإيرادات غير النفطية. وفي حال استمرار الاغلاق الكلي أو جزئي لمضيق هرمز، فإن اعراض الازمة تظهر على الاقتصاد العراقي كتداعيات فورية، أبرزها:

تراجع الإيرادات النفطية.

يشكل النفط المصدر الرئيس للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن تعطل الصادرات يؤدي إلى انخفاض التدفقات الدولارية الداخلة إلى الاقتصاد.

الضغط على احتياطيات العملة الاجنبية

يضطر البنك المركزي إلى استخدام الاحتياطي الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتمويل الاستيرادات، مما قد يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة. لان الاحتياطي النقدي لا يمثل حلاً دائمًا، لأن استنزافه المستمر دون وجود تدفقات نفطية كافية قد يؤدي إلى تراجع الثقة بالاقتصاد المحلي وزيادة المخاطر المالية. لذلك فإن فعالية الاحتياطي ترتبط بمدة الأزمة وحجم الصادرات المتوقفة وإجراءات الإدارة الاقتصادية المصاحبة.

اضطراب سعر الصرف

يؤدي انخفاض المعروض من الدولار إلى ارتفاع الطلب عليه داخل السوق المحلية، وهو ما ينعكس على قيمة الدينار ومستويات التضخم. وهذا بداءت ملامحة تظهر حاليا في السوق الموازي.

ارتفاع الأسعار

يعتمد العراق بصورة كبيرة على الاستيراد، ولذلك فإن أي اضطراب في تدفقات الدولار أو التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الأعباء المعيشية على المواطنين. وهذا واقع حال يعيشه الشعب العراقي مع كل ازمة عالمية .

تعثر المشاريع الاستثمارية

تلجأ الحكومات عادة في الأزمات إلى تقليص الإنفاق الاستثماري وتأجيل المشاريع الجديدة من أجل الحفاظ على النفقات التشغيلية الأساسية.

البدائل الاستراتيجية المتاحة للعراق وليس بالضرورة مستغلة حاليا

خط التصدير عبر تركيا

يمثل خط كركوك–جيهان أحد البدائل المهمة لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز، إلا أن طاقته الحالية لا تكفي لتعويض صادرات الجنوب بالكامل اذ تبلغ طاقته التصديرية الحالية ٣٠٠ الف برميل يوميا، فضلاً عن وجود تحديات سياسية وفنية مرتبطة بتشغيله اذ ان الخط بري وطويل ويحتاج تكاليف صيانة مستمرة. كذلك كلفته التصديرية عالية لانه يمر بالاراضي التركية وبالتالي يخضع لرسوم نقل وترانزيت تدفع للجانب التركي

مشروع الربط مع الأردن

يُعد مشروع أنبوب البصرة–العقبة من المشاريع الاستراتيجية التي يمكن أن تمنح العراق منفذًا إضافيًا على البحر الأحمر، بما يقلل من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بمضيق هرمز. وهذا البديل لم يستكمل بعد

تنويع الاقتصاد

يظل الحل الجوهري طويل الأمد هو تقليل الاعتماد على النفط عبر تنشيط القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار،

وتطوير الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة. وهناك تلكؤ واضح في هذا المجال منذ اكثر من ٢٠ سنة . لذا يعتبر بديلا يسهم ب٥٪ من معالجة الازمة الحالية.

إصلاح السياسة المالية

يتطلب الأمر إعادة هيكلة الإنفاق العام وتقليل الاعتماد على النفقات التشغيلية، وزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة. وهذا الامر لايمكن معالجته مادام استخدام المال سياسيا قائم في البلد.

هنا يبرز التساؤل الاكثر اهمية هل سوف يتحمل المواطن العراقي تبعات الازمة الحالية؟ في الواقع، نعم، وبصيرح العبارة غالبًا ما يتحمل المواطن العراقي الجزء الأكبر من كلفة الأزمات الاقتصادية، حتى عندما تكون أسبابها خارجية أو سياسية أو جيوسياسية، مثل الحروب أو تقلبات أسعار النفط أو إغلاق الممرات التجارية. وهذه ليست حالة عراقية فقط، لكنها في العراق تكون أكثر وضوحًا بسبب الطبيعة الريعية والهشة للاقتصاد. وكذلك عدم وجود خطط استراتيجة تتبعها الحكومة لتحقيق الاستفادة القصوى من البدائل المتوفرة في الاقتصاد العراقي. لذا سوف نرى اعراض الازمة الحالية تظهر على الاقتصاد العراقي تدريجيًا عبر عدة قنوات منها ، ارتفاع أسعار السلع نتيجة ضغط الدولار والاستيراد. و تراجع فرص العمل والاستثمار. و تأخر المشاريع والخدمات العامة. و ضعف القدرة الشرائية. و زيادة الاعتماد على الاقتراض أو الضرائب والرسوم.و تراجع او تاخر الإنفاق الحكومي التنموي لصالح الرواتب والنفقات الضرورية .

من كل هذا يتضح أن الأمن الاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، لأن قدرة الدولة على تأمين الغذاء والطاقة والاستقرار المالي تمثل عنصرًا أساسيًا في حماية الاستقرار الداخلي. ومن هذا المنطلق، فإن بناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة أصبح ضرورة استراتيجية للعراق، وليس مجرد خيار اقتصادي او بدائل مكتوبة وغير مقروءة تستخدم في التنظير الاعلامي غالبا. فالدول التي تعتمد على مصدر وحيد للإيرادات تكون أكثر عرضة للتقلبات الخارجية والصدمات الدولية.

خاتمة

إن استمرار إغلاق مضيق هرمز كشف بوضوح حجم الترابط بين الاقتصاد العراقي والتطورات الجيوسياسية في المنطقة، كما تبرز في الوقت نفسه هشاشة البنية الاقتصادية الريعية التي تعتمد بصورة مفرطة على النفط. وكذلك تكشف عدم وجود خطط استراتيجية واضحة للحكومة للتصدي لهكذا ازمات بل الاعتماد على الاجراءات المتاحة مثل بعض الأدوات المؤقتة لاحتواء الأزمات،كالاحتياطي النقدي وخطوط التصدير البديلة، إلا أن هذه الأدوات لا تكفي لضمان الاستقرار طويل الأجل ما لم تُرافقها إصلاحات هيكلية حقيقية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الأمن الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

وعليه، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في كيفية مواجهة أزمة طارئة مثل إغلاق مضيق هرمز، بل في قدرة العراق على بناء نموذج اقتصادي أكثر استدامة ومرونة، يحد من انتقال الصدمات الخارجية إلى حياة المواطنين ومستوى رفاههم الاقتصادي.

حكومة الزيدي.. مصفوفة الاستقصاء

مازن صاحب الشمري

مع كل حكومة عراقية تشكّلت بعد عام ٢٠٠٣، كانت جردة حساب الفرص والتحديات تُصاغ ضمن مصفوفة فرضيات ذات سقوف معروفة، لا تخرج عن معادلة الموازنة بين النجف الأشرف وطهران مقابل واشنطن، وما يدور في هوامش تأثير هذه المدن الثلاث.غير أنّ حكومة المكلّف برئاسة الوزراء اليوم تبدو خارج هذه القوالب؛ إذ تواجه مصفوفة احتمالات أقرب إلى الصفرية منها إلى العددية. والسؤال.. كيف يمكن إدارة ذلك؟ ليس عبر عناوين الحقائب الوزارية، بل عبر صياغة فرضيات جديدة. فهل ذلك ممكن أم لا؟ وفق معادلة "الصفحة الثالثة" من الصراع الأمريكي–الإيراني، وما تعكسه القراءة الترامبية في التعامل مع المكلّف الجديد، يمكن ضبط مصفوفة الفرضيات على النحو الآتي: أولاً: كل ما يُثار من ضجيج حول متغيرات متضاربة بين مواقف أحزاب الإطار التنسيقي ومواقف المكلّف الجديد، لا يخرج عن كونه إعادة تدوير لمشهد مستهلك. الحديث عن صدام أو انقلاب ناعم ضده بعد تشكيل حكومتها.. ، ليس أكثر من استثمار في حبال الأوهام.. فقط لأن إدارة ترامب، أو مبعوثها توم باراك، لا تبدو في وارد شراء ذات المطبّ مرة أخرى، كما حدث في مؤتمر لندن حين اختلطت عناوين المعارضة بمشاريع تتحرك من تحت معطف ولاية الفقيه.!! عليه، فإن ما يجري أقرب إلى إعادة تموضع داخل البيت السياسي الواحد، حيث تتقن "حرافيش" السلطة—بمستوياتها المختلفة—فن التكيّف مع موازين القوة، دون أن تغادر منطق الامتياز أو تتخلى عن أدواته. ثانيًا: الاستقصاء الأول لمصفوفة الفرضيات يكشف عن ثلاث أنماط داخل الفصائل الحزبية المسلحة: نمط يتفاعل مع سلطة الجهاز الحكومي ولذة المال السياسي، محتفظًا بازدواجية الفصيل المسلح والحزب السياسي؛ ونمط ما زال يقدّم الفصيل المسلح على الحزب، حتى وإن حصل على تمثيل وزاري محدود؛وثالث يرفض أصلاً نموذج حصر السلاح بيد الدولة واحتكارها للعنف.. وان حصل على مقاعد برلمانية.

ضمن هذا التشظي، يبرز احتمال إعادة إنتاج نموذج "الصحوات"، لكن هذه المرة من داخل الفصائل نفسها، بحثًا عن ضمانات سياسية، وربما تشريعية، تمنع أي ملاحقات محتملة. في المقابل، سيبقى من يرفض ذلك تحت عناوين مقدسة لمحور المقاومة وفيلق القدس. ومع كل هذه الفرضيات، تبقى الحقيقة المرّة أن الجميع يحتفظ بالسلاح كخيار جاهز، عند أي متغير حاكم بين واشنطن وطهران. ثالثًا:في ما تبقى من عمر إدارة ترامب، وما بعد الانتخابات النصفية، تتشكل سيناريوهات متعددة لإعادة صياغة السياسة الأمريكية في شرق أوسط جديد. الترحيب بالمكلّف الجديد ليس منفصلاً عن هذا السياق، بل جزء من اختبار متدرّج، بانتظار "دومينو" التحولات داخل الفصائل المسلحة. في المقابل، تستمر أدوات الضغط متعددة. اقتصاديًا عبر الفيدرالي الأمريكي، واستراتيجيًا عبر مشاريع الربط الإقليمي، من سكك الحديد الممتدة من جدة إلى إسطنبول عبر سوريا والأردن لمنافسة طريق التنمية العراقي. فضلا عن إعادة رسم خرائط أنابيب النفط والغاز نحو موانئ المتوسط والبحر العربي، ضمن شبكة تتداخل فيها مصالح إقليمية ودولية.. وهذا ما تناوله دراسة مفصلة لمركز دراسات الخليج العربي ونشرت تعلقيات عنها في موقع بلومبرغ الاقتصادي. عليه، فإن الدعم الأمريكي لا يُمنح بوصف المكلّف "بطل المرحلة"، بل بقدرته على إدارة الجزء المكلّف به ضمن هذه المعادلة. الفشل هنا لا يعني نهاية، بل فتح باب لسيناريوهات بديلة. رابعًا: إيرانيًا، يستمر التعامل مع العراق بوصفه الحديقة الخلفية للدفاع عن مشروع ولاية الفقيه، وتصدير الثورة عبر سلطة هجينة في بغداد، تدار من خلال فيلق القدس الإيراني.

لذلك تواصل الفصائل الحزبية المسلحة الاحتفاظ بالتفوّق البرلماني والأمني، فضلاً عن تدفقات الدولار النفطي عبر بوابة الاستيراد. أي تراجع في هذه التدفقات يضع طهران أمام معادلة معقدة.. لذلك تعمل على أن تسارع الفصائل لتحسين شروط التفاوض أولاً مع حكومة الزيدي.. ثم العمل على تفكيك أي نظام رقابي مالي، يواجه نظام مفاسد المحاصصة.. مع الإبقاء على قنوات التهريب عبر الحدود الطويلة والمعقّدة. خامسًا:في ميزان الأيام المائة الأولى من عمر حكومة السيد الزيدي.. ، تتكثف مصفوفة الفرص والتحديات. بالتأكيد سيحمل البرامج الحكومي الكثير من العبارات المنمّقة والوعود المعسولة عن السيادة ومحاربة الفساد، لكن معيار الاختبار الحقيقي يبدأ من نقطة أكيدة.. نزع سلاح الفصائل الحزبية المسلحة المشاركة في السلطة. هذه ليست مهمة تقنية، بل مواجهة مع بنية معقّدة، لا تتوقف عند القيادات التي تحافظ على امتيازاتها، بل تمتد إلى قواعد واسعة يمكن توصيفها—بالاقتراب من المعنى الشعبي—بـ"حرافيش" السلطة، حيث تتشابك المصالح والاقتصاد الموازي والولاءات.

المعيار الثاني لا يقل أهمية: تعزيز القوة الشرائية للدينار العراقي مقابل الدولار، عبر سياسات مالية ونقدية منسقة، وهي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان. بين هذين المعيارين، تبرز قوانين مفصلية: النفط والغاز، الاتحاد، الخدمة الإلزامية، والتعديلات الدستورية.

وفق كلما تقدم. لا يواجه العراق أزمة تشكيل حكومة، بل أزمة تعريف دولة.!!

والانتقال من مصفوفة الفرضيات إلى مصفوفة القرار، مشروط بكسر ازدواجية السلاح والاقتصاد معًا.

خلاف ذلك، ستبقى كل الحكومات، مهما تغيّرت عناوينها، مجرد إعادة إنتاج لحكومة الفرضيات.

ويبقى من القول لله في خلقه شؤون!! .

إيران قضت على الخطة الأمريكية بالتصعيد؟

علي تركي خريبط الفوازي

أمريكا في حروبها السابقه كالحرب العالميه الثانيه وحرب فيتنام وحرب وحول الصومال وأفغانستان وحرب العراق اي حرب الخليج الثانيه تمتلك ميزه لايمتلكها خصمها وهي في ظل فقدان الخصم لتلك القدرة واندفاعه إما للاستسلام أو التنازل والميزه هي (القدره على التصعيد) اي ان الخصم لهم يصبح لاحول ولا قوه امامهم فيتنام او العراق او أفغانستان او دول الحرب العالميه لم تكن تمتلك هذه الميزه ونتذكر ما حصل في اليابان عندما استخدمت القنابل النوويه في نكزاكي وهيروشيماليابان لم تكن تمتلك سلاح او ميزه من خلالها يكون لها القدره على التصعيد .

هنا اختلف الوضع مع الجمهوريه الاسلاميه الايرانيه كيف ؟
امتلكت ايران القدرة على التصعيد وبقوه صدمت المجتمع الدولي فقضت على الخطة الأمريكية في فرض نفذها والسيطره الكامله بسهوله وتحيد المقابل .

باختصار

أوراق التصعيد الإيراني اي ردت الفعل والقدره على التصعيد هي كما يلي:
أولا:ضرب محطات الكهرباء والطاقة والجسور لحلفاء أمريكا ومصدر دخلها وقوتها بالشرق الأوسط هذا جعل من ضرب البنية التحتية الإيرانية مكلفا يعني العين بالعين.

ثانيا:غلق مضيق هرمز كشريان حياة اقتصادي لأمريكا وحلفاؤها وللعالم جعل من فكرة حصار إيران أيضا مكلفا يعني العالم اجمع يختنق معي لست انا وحدي من اختنق .

ثالثا:ضرب إسرائيل بالصواريخ يوميا وصلت فيها موجات الصواريخ لحوالي ١٠٠ موجه خلال عملية الوعد الصادق ٤

جعل من فكرة استمرار ضرب إيران عسكريا أيضا مكلفا يعني الطفل المدلل تحت اقدامي .

رابعا:ترامب يهدد بإغلاق مضيق هرمز على النفط الإيراني والبضائع لكن إيران ردت بطريقة أظهرت أن الحصار غير فعال وأن لديها خيارات برية وبدائل مع روسيا والصين والحصار يضر أكثر بالاقتصاد العالمي والحلفاء الأمريكيين جعل ذلك من فكرة استمرار ما يسمى حصار إيران أيضا مكلفا برفع التعاون مع روسيا والصين وتطويره بشكل مضاعف.

خامسا: تستغل إيران عامل الوقت وتحرص على إطالة زمن المعركة سواء بالحرب أو التفاوض يؤثر ذلك على حماس الأمريكيين والصهاينة للحرب بصفتهم الطرف المعتدي ويرفع من كلفة المعارك.

إيران بإطالة زمن المعركة تعزز علاقاتها مع روسيا (نووي، تجاري عسكري) والصين (تجاري عسكري) مما يجعل الحصار الأمريكي أقل فعالية وأكثر كلفة.. الايرانيين ملوك الوقت وحروب الاستنزاف والتاريخ يشهد بذلك .

الملخص : فقدت الولايات المتحده الامريكيه القدرة على التصعيد منفردة ولم تعد قادرة على احتكار القوة وأي مفاوضات حالية أو مستقبلية لن تستطيع فرض شروطها ومصالحها كما حدث في السابق.

ترامب خسر الجولة الأولى وأي تصعيد إضافي سيكون مكلفا لامريكا وحلفاؤها مما يؤدي إلى كسر الهيبة الأمريكية بالمطلق وتتجرأ بلاد العالم تباعا عليها وهذا سر رفض الإيرانيين التفاوض الآن فهم يُجبرون ترامب على الاقتناع بأنه لا يملك وحده القدرة على التصعيد والابتزا الفلسفه العميقة للنفس البشرية وطرق إدارتها للصراع والموارد والأذكى والأقوى فقط هو الذي ينتصرليست الأقوى وحدها يجب أن تكون ذكيا أيضا للانتصار.

مقاربة بنيوية للدولة الريعية في العراق: من منطق التوزيع الغنيمي إلى آليات اقتصاد السوق الاجتماعي

د. مظهر محمد صالح

لم يكن التحول الذي شهده العراق ، منذ أفول زمن الاستبداد الفردي إثر الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، تحولاً مكتمل الأركان، بقدر ما كان انتقالاً متعثرًا بين صورتين للدولة: دولةٍ تُفكّك إرثها القديم، وأخرى لم تكتمل شروط ولادتها بعد. فبقي الكيان السياسي معلقًا بين ديمقراطيةٍ في الشكل، وريعيةٍ في الجوهر، تُعيد إنتاج ذاتها وإن تغيّرت وجوهها.

وهكذا، لم تغادر الدولة مأزقها البنيوي، إذ ظل الريع أصل الحكاية وفصلها، ينسج خيوط السياسة كما تُنسج شبكات الولاء، ويُفرغ السوق من معناه، حتى غدا كائنًا هامشيًا في وطنٍ كان جديرًا بأن يكون فيه فاعلاً أصيلاً. وفي هذا الفراغ، تمدَّدت الزبائنية، وترسّخت أوليغارشياتٌ لا تستمد قوتها من الإنتاج، بل من القرب من موردٍ لا ينضب إلا بقدر ما ينضب العقل في تدبيره.

غير أن رياح التحولات الكبرى ،من تقلبات أسواق الطاقة إلى ارتجاجات الجغرافيا السياسية،قد أصابت هذا البناء في صميمه، فكشفت هشاشته، ودفعت إلى التساؤل: أيمكن للدولة أن تستمر بلا سوق ، أو أن ينهض سوقٌ في ظل دولةٍ تُخاصمه في كل حين؟

من هنا، أخذت تتشكل ملامح أفقٍ جديد، تتلاقى فيه الدولة والسوق لا على سبيل التنازع، بل على قاعدة الشراكة، ضمن ما عُرف في الفكر الاقتصادي بـ اقتصاد السوق الاجتماعي، وهو تصورٌ لا يُقصي الدولة ولا يُطلق السوق من عقاله، بل يُقيم بينهما ميزانًا دقيقًا، كما نظّر له فالتر أوكن Walter Ecuken في تقاليد(الأوردوليبرالية Ordoliberalism)بكونه المؤسس لها ،حيث الحرية الاقتصادية لا تستقيم إلا بنظامٍ قانوني صارم، والعدالة لا تتحقق إلا ضمن سوقٍ منضبط.

فالأوردوليبرالية التي نشأت في ثلاثينيات القرن الماضي هي ليست دعوة لاقتصاد حر بلا قيود، بل هي فلسفة تقول إن الحرية الاقتصادية تحتاج دولة قانون قوية كي لا تتحول إلى فوضى أو احتكار.

كما أن هذا التحول لا يُختزل في تبديل الأدوات، بل هو انقلابٌ في المعنى: انتقالٌ من دولةٍ توزّع إلى دولةٍ تُنظّم، ومن سياسةٍ تُدار بالغنيمة إلى سياسةٍ تُدار بالعقل. وهنا يلوح دور "صنّاع السوق" لا بوصفهم بديلاً عن الدولة، بل بوصفهم حاملي ثقافةٍ جديدة، تُعيد وصل الاقتصاد بالأخلاق، على نحوٍ يذكّر بما ذهب إليه آدم سميث حين رأى في السوق فضاءً للأخلاق قبل أن يكون ميدانًا للمصالح.

غير أن الحذر واجب، إذ ليس كل ما يُولد من رحم السوق محمود العاقبة ، فقد نبّه كارل ماركس إلى أن رأس المال، إذا تُرك لسطوته، أعاد تشكيل

الدولة على صورته، كما شدد جون رولز على أن العدالة لا تُستعار من السوق، بل تُفرض عليه من خارج منطقهِ.

لذا تتطلب معالجة اختلالات الدولة الريعية في العراق حزمة من التحولات المتداخلة:التي من بينها إعادة بناء الدولة القانونية وتعزيز سيادة القانون كما ان تحرير السوق يأتي ضمن إطار تنظيمي يمنع الاحتكار ، فضلاً عن اهمية تفكيك شبكات الزبائنية السياسية وربط رأس المال الوطني بمسار تنموي إنتاجي ، و تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. لذا فان استمرار التناقض بين البنية الريعية والديمقراطية ذات التمثيل النسبي ، سيؤدي بلا شك إلى إعادة إنتاج الأزمة وتدويرها بصيغ مختلفة.

وعليه، فإن تجاوز هذا المأزق يتطلب إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والسوق ضمن إطار حوكمة رشيدة.كما ان مستقبل العقد الاجتماعي لا يقوم على إقصاء أحد الطرفين، بل على إعادة ضبط العلاقة بينهما وفق قاعدة أساسية قوامها :

دولة قوية بالقانون، وسوق فعّال بالقواعد، وتنمية تستند إلى الإنتاج لا الى توزيع الريع.

ختاما،فإن العراق يقف على تخوم منعطفٍ فلسفي، لا يغيّر فيه أدوات ادارة الحكم فحسب، بل يعيد تعريف غايته: أهي دولةٌ للريع أم دولةٌ للحق؟ أهي سلطةٌ لتوزيع الامتياز أم نظامٌ لإنتاج الفرص؟

إن ما يُبشَّر به من "لحظة ولادة" جديدة ،كما يُشار إليها في ٢٧ نيسان ٢٠٢٦، ليس حدثًا يُقاس باليوم والشهر، بل وعيٌ يتخلّق، وإرادةٌ تبحث عن صورتها. فإن أحسنَت الدولة قراءة لحظتها، وأحسن السوق إدراك حدوده، أمكن أن تقوم بينهما معادلةٌ طال انتظارها: دولةٌ يُقيمها القانون، وسوقٌ يضبطه النظام، وديمقراطيةٌ لا تُختزل في التمثيل، بل تتجسد في الكفاءة والعدالة معًا.

قبضة الدولار: لماذا تتحكم امريكا بخزائن النفط العراقي

ازهر الشدود الطائي

منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، تمسكت واشنطن بسيطرة فعلية على عائدات النفط العراقية عبر إيداعها في حساب خاص لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في ترتيب بدأ بقرار من مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي أسس ما عُرف بـ(صندوق تنمية العراق) ليتوج لاحقاً بالأمر التنفيذي الأميركي رقم ١٣٣٠٣ الذي وقعه الرئيس جورج دبليو بوش ولا يزال يُجدد سنوياً من كل رئيس أميركي لاحق.

صُممت هذه الآلية في البداية لحماية الأموال العراقية من الدعاوى القضائية والمطالبات المالية المرتبطة بعهد صدام حسين لكنها تحولت مع الوقت إلى أداة هيمنة مالية وسياسية تمنح واشنطن قدرة استثنائية على الضغط على بغداد ويكمن جوهر هذه السيطرة في أن النفط يُشكل نحو تسعين بالمئة من إيرادات الموازنة العراقية لذا فإن قدرة أميركا على التحكم بتدفق الدولار تُعتبر بمثابة قبضة على شريان الحياة للاقتصاد العراقي.

من أبرز تجليات هذا النفوذ تهديد إدارة ترامب في عام ٢٠٢٠ بتجميد أموال العراق احتجاجاً على مطالبة بغداد بخروج القوات الأميركية ما أجبر الحكومة العراقية على التراجع وهو سيناريو تكرر حديثاً مع منع واشنطن شحنات دولارية إلى بغداد مما كشف هشاشة الموقف العراقي رغم انتهاء الأسباب القانونية الدولية لهذا النظام عام ٢٠١١ حيث تظل بغداد رهينة هذا الترتيب الذي تبرره واشنطن بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورغم أن بدائل الدولار تبدو مغرية على الورق، إلا أن نظام المقاصّة العالمي (CHIPS) لا يزال خاضعاً بالكامل للقانون الأميركي، حيث يستحيل تحويل أي عائد نفطي عراقي دون موافقة إدارة مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC). وهنا تكمن المفارقة: فما بدأ كحماية مؤقتة عام ٢٠٠٣ تحول إلى قبضة دائمة، والعراق – رغم عضويته في أوبك – يظل أسير موافقات أسبوعية من واشنطن لصرف أمواله. ولن يتحقق التحرر دون تحالف جيواقتصادي إقليمي يؤسس لنظام مقاصّة نفطية مستقل، وهو مشروع يحتاج إلى ثقة عالمية لا تتوفر في ظل الفساد والانقسام الداخلي.

ورغم أن العراق يحاول بين الحين والآخر البحث عن بدائل مثل فتح حسابات بالعملة الصينية أو الإماراتية أو تعزيز التجارة باليورو والدينار إلا أن هذه المحاولات تظل محدودة وغير قادرة على تحويل مسار الإيرادات النفطية الضخمة التي تمر حتماً عبر نظام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي حيث يتطلب تحرير عجلة الاقتصاد العراقي من هذه القبضة ليس فقط إرادة سياسية موحدة بل أيضاً بناء نظام مالي بديل قادر على استيعاب التعقيدات المصرفية الدولية وتوفير سيولة كافية وفرض ثقة عالمية بديل عن الدولار وهي كلها شروط يصعب تحقيقها في ظل الانقسامات الداخلية والفساد المالي وضعف الاستقرار السياسي.

وهكذا تتحول القبضة الأميركية على خزائن النفط العراقي من إجراء قانوني مؤقت إلى واقع استراتيجي دائم حيث تدير واشنطن تدفق الدولار كسلاح ناعم يضمن ولاء بغداد أو على الأقل حيادها في قضايا كبرى ما يجعل السيادة العراقية الاقتصادية مجرد شعار في مواجهة نظام مالي عالمي لا يرحم الضعاف .

الالتزامات السيادية للحكومة العراقية بين مطرقة الصادرات النفطية وسندان الاحتياطي الأجنبي: الرواتب أنموذجًا

د. حسنين محسن مخيف

تواجه الحكومة العراقية معضلة اقتصادية معقدة تتمثل في التزاماتها السيادية تجاه المواطنين والموظفين الحكوميين، وفي مقدمتها الرواتب، مقابل اعتمادها شبه المطلق على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للتمويل. هذه المعضلة تتجلى بوضوح في العلاقة الجدلية بين الصادرات النفطية والاحتياطي الأجنبي، حيث يشكل الأول مصدر التدفق النقدي، بينما يمثل الثاني صمام الأمان للاستقرار المالي والنقدي.

من الناحية الهيكلية، يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بنسبة تفوق ٩٠٪ من الإيرادات العامة، ما يجعل الموازنة العامة رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية. فعندما ترتفع الأسعار، تتوسع قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك الرواتب، والمشاريع الاستثمارية، والدعم الاجتماعي. أما عند انخفاض الأسعار، فإن الحكومة تجد نفسها أمام فجوة مالية تضطرها إلى السحب من الاحتياطي الأجنبي أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وهو ما يضعف الاستدامة المالية ويزيد من المخاطر السيادية.

الرواتب، باعتبارها التزامًا سياديًا ثابتًا، تمثل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة. فهي لا ترتبط مباشرة بالإنتاجية الاقتصادية، بل تعكس حجم الجهاز الإداري للدولة الذي توسع بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. هذا التوسع جعل بند الرواتب يستحوذ على نسبة عالية من الإنفاق العام، ما يقلل من المرونة المالية ويحد من قدرة الحكومة على توجيه الموارد نحو الاستثمار في البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

و يصبح الاحتياطي الأجنبي أداة مزدوجة الوظيفة. فمن جهة، هو وسيلة لتمويل العجز عند انخفاض أسعار النفط، ومن جهة أخرى، يمثل ضمانة لاستقرار سعر الصرف وثقة الأسواق المالية. غير أن الإفراط في استخدامه لتغطية الرواتب يضعف دوره الاستراتيجي ويعرض الاقتصاد لمخاطر فقدان القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات الجيوسياسية.

التحليل الاقتصادي لهذه المعضلة يكشف عن مفارقة واضحة: الحكومة ملزمة بالوفاء برواتب موظفيها كاستحقاق اجتماعي وسياسي، لكنها في الوقت نفسه مقيدة بموارد ريعية متقلبة. هذا التناقض يضعها بين "مطرقة" الصادرات النفطية التي قد تتراجع قيمتها في أي لحظة، و"سندان" الاحتياطي الأجنبي الذي يتآكل عند استخدامه بشكل مفرط لتغطية النفقات الجارية.

الحل الاستراتيجي لهذه الإشكالية يتطلب إعادة هيكلة شاملة للمالية العامة.

أولاً، عبر تنويع مصادر الإيرادات من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

ثانيًا، عبر إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتقليص حجم الإنفاق على الرواتب من خلال سياسات التوظيف الرشيد وربط الأجور بالإنتاجية. وكذلك تقليل الهيكل الوظيفي المستحدث من مستشارين

ثالثًا، عبر تعزيز إدارة الاحتياطي الأجنبي بحيث يُستخدم كأداة استقرار لا كصندوق تمويل دائم للإنفاق الجاري.

من زاوية الاقتصاد الكلي، استمرار الاعتماد على النفط والاحتياطي الأجنبي لتغطية الرواتب يضعف قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية ويزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات. أما من زاوية الاقتصاد الجزئي، فإن ذلك يخلق حالة من الاعتماد المفرط للأفراد على الدولة كمصدر دخل، ويضعف الحوافز نحو النشاط الإنتاجي في القطاع الخاص.

في النهاية، يمكن القول إن الالتزامات السيادية للحكومة العراقية، وفي مقدمتها الرواتب، تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرتها على إدارة مواردها بين تقلبات النفط وضغوط الاحتياطي الأجنبي. إن معالجة هذه المعضلة لا تتطلب حلولاً آنية فقط، بل رؤية استراتيجية طويلة الأمد تعيد التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتضع الاقتصاد العراقي على مسار أكثر استدامة واستقلالية.

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ٠٦ - ٠٥ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد الثامن والتسعون